المجلس القومي للمرأة
جمهورية مصر العربية

ورقة عمل

"دور المرأة المصرية في عملية بناء الدولة الديمقراطية"

مقدمه إلى

المنتدى العربي لمناصرة المرأة في ظل الربيع العربي

تحت شعار

"نحو مشاركة فعالة للمرأة العربية في مسار التحول الديمقراطي"

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

23-24 إبريل 2012

دور المرأة المصرية في عملية بناء الدولة الديمقراطية

==========

مقدمة

شهد العالم منذ بداية التسعينات تغيرات جذرية وبداية لنظام عالمي جديد تتجه فيه الدول إلى تحقيق الديمقراطية . وقد حالت عديد من الأحداث والسياسات المحلية والإقليمية والعالمية بين تطبيق هذا النظام وما يوفره من ديمقراطية ونظم سياسية مستقرة وبين الشعوب العربية.

وأصبحت ملايين من الشع وب العربيۃ تتوق إلى تحقيق حلم التغيير وممارسة ديمقراطية حقيقية على أرض أوطانهم. واستطاع شاب تونسي أن يشعل الشرارة ويفجر بركان غضب الملايين من العرب من أقصى غرب الوطن العربي حتى البحرين في أقصى الشرق، حين شهدت تونس نهوض جماهيري مستجيباً لدعوة من الشباب والفتيات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية، نجحت من خلاله في الإطاحة برأس النظام.

وكما انطلقت الشرارة في تونس تبعتها تدفق لآلاف الشباب والفتيات المصريين على ميدان التحرير استجابة لدعوات عبر مواقع الانترنت، وانضمت مختلف القوى السياسية إلى المدى الجماهيري الكاسح لتتحول الحركة الاحتجاجية التي فجرها الشباب إلى ثورة سلمية استطاعت كسر حاجز الخوف والعبور إلى التغيير.

ولم تكن المرأة المصرية بمنأى عن الأحداث، بل كانت المحرك والمحفز في الحراك السياسي والاجتماعي خلال السنوات الأخيرة التي مهدت للثورة ، فكان لها دور تعبوي من خلال مشاركتها الوقفات الاحتجاجية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي . وأثناء الثورة تقدمت صفوف الثوار وضحت بحياتها وأبناءها وتعرضت لنفس مشاهد الإعتداء والملاحقة التي واجهت الرجال. إن المرأة المصرية تحركت بثبات وغامرت بحياتها ومستقبلها في سبيل صنع ونجاح الثورة المصرية.

وتلت الثورة مرحلة حاسمة مصحوبة بمؤشرات سلبية حول مصير حقوق ووضع المرأة على الساحة السياسية. فقد تم إقصاء المرأة واستبعادها عن مؤسسات الدولة ومواقع

صنع القرار وتجلى ذلك في النسبة المتدنية للمرأة بالبرلمان أو في اللجنة المختصة بكتابة دستور مصر. ويبدو أن مستقبل قضايا المرأة سيزداد تهميشاً مع صعود التيارات الإسلامية إلى المشهد السياسي وظهور دعوات بالتراجع عن حقوق نالتها المرأة عبر سنوات نضالها، الأمر الذي يحتاج إلى تضافر الجهود ووضع آليات واضحة لإقرار حقوق المرأة بل وتحقيق مزيد من المكتسبات أو على أقل تقدير الاحتفاظ بما اكتسبته المرأة من حقوق خلال العقود الماضية.

دور المرأة المصرية في الحراك الشعبي تمهيداً للثورة

عانى الشعب المصري خلال السنوات الأخيرة قبل اندلاع ثورة 25 يناير من أوضاع معيشية وسياسية واقتصادية متردية، وتدهور في المنظومة الحقوقية العامة. وإن كان الشعب بجميع طوائفة قد عانى من هذا الخلل ، فللمرأة قد عانت أكثر من اجحاف وغياب للمساواة في ميادين العمل والمشاركة السياسية وغيرها.

ومنذ عام 2008 والشارع المصري يشهد حراك شعبي ودعوات احتجاج على الأوضاع المتدهورة فظهرت الاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات الفئوية. وتجلت الأدوار التي قامت بها المرأة المصرية قبل الثورة في عدد من المواقف:

- **كانت المرأة في الطليعه حين قامت فتاة مصرية، من خلال موقعها على شبكة المعلومات، بالدعوة إلى إضراب سلمي في 6 إبريل 2008 احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية، وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة الجمهور وجاءت النتيجة بنجاح الإضراب.**
- **قامت ناشطات سياسيات بالتعبئة والتنظيم لمساندة مرشحين مستقلين لإسقاط مرشحي الحزب الحاكم في الانتخابات البرلمانية، وتشكيل إعلام مواز عبر الانترنت لمواجهة الفساد السياسي، وتوعية الشباب لإصدار البطاقات الانتخابية.**
- **شاركت نسبة مرتفعة من النساء من مختلف الأعمار في الإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية الفئوية.**
- **تعرضت المرأة للاعتقال والتعذيب أسوة بالرجال.**

اسهامات المرأة أثناء الثورة

انطلقت شرارة ثورة 25 يناير والمرأة المصرية عنصر رئيسي في تظهير المشهد الثوري، فقد تحدت المرأة القوالب النمطية المتحيزة التي طالما ظلت حبيستها داخل المجتمع وكشفت الثورة عن الوجه الحقيقي للمرأة المصرية حين وقفت ثائرة تندد بالفساد والقمع والظلم وتقدم أفعال بطولية وتنال الشهادة في سبيل الوطن. وأثبتت المرأة امكانيتها في تبادل الأدوار الاجتماعية مع الرجل وقدرتها على انجاز كل المهام وأنها ليست بهذا الضعف والاستكانة التي يتصورها البعض.

وتجلت اسهامات المرأة المصرية أثناء الثورة في عده مواقع منها:

- **لعبن دوراً تعبويا ودعائيا هاماً على مواقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك، وتويتر" لتجميع جميع طوائف الشعب حول مطالب الثورة.**
- **شاركت إحدى الناشطات السياسيات في اختيار تاريخ الثورة وجعله رمزاً للاحتجاج وطالبت الشباب الخروج للتظاهر معها وحمايتها في هذا اليوم.**
- **نزلت الفتيات إلى الشارع جنباً إلى جنب مع الشباب بهدف واحد وصوت واحد.**
- **تقدمت صفوف الثوار وضحت الكثيرات بحياتهن وأبنائهن من أجل تحقيق تطلعات الشعب من حرية وكرامة عدالة إجتماعية.**
- **برزت ناشطات ومدونات على الساحة السياسية والعمل الميداني قمن بالدعم والتحفيز ومؤازرة الرجل في مختلف الميادين حيث تعرضن للضرب والإعتداء وجرت ملاحقتهن وطردهن من الميادين العامة.**
- **كانت آراء الناشطات السياسيات الجريئة بالإعلام أثناء الثورة نقطة مفصلية في تحول الرأي العام للوقوف خلف الثورة واستمرار التظاهر ومساندة معتصمي التحرير حتى يوم التنحي.**
- **ساندت المرأة الرجل بدعمها للجان الشعبية أثناء فترة الانفلات الأمني.**
- **وأخيراً تطوعت الكثيرات بالمال والجهد في حملات تجميل الشوارع بعد الثورة.**

إن المرأة المصرية جزء من النسيج الوطني فلم تكن مشاركتها ومساهماتها في الثورة من أجل الدفاع عن قضايا المرأة بل كانت من أجل الدفاع عن قضايا الوطن، من أجل البحث عن العدل لا للمرأة فحسب بل لكل المصريين. أثبتت الثورة حضور المرأة في قلب الأحداث المؤثرة فيها وتجسدت نماذج نادرة للمرأة القائدة التي سوف يكون لها دور بارز في رسم مستقبل الوطن.

المرحلة الانتقالية

شهدت مصر مرحلة دقيقة من تاريخها بعد الثورة سعياً إلى العبور نحو حكم ديمقراطي تحددت أهدافه في حريه وكرامة وعدالة إجتماعية. وعلى الرغم من مشاركة المرأة بفاعلية في الثورة إلا أن الحضور السياسي الفعلي للمرأة بدا متواضعاً في مؤسسات الدولة وأروقة صنع القرار وبدت شبه مستبعدة من تلك الحوارات والنقاشات المصيرية، الأمر الذي لا يتناسب مع الوجود الفعلي للمرأة بالمجتمع المصري إذ لابد لخبرات المرأة وحاجاتها وآراءها أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تفاصيل عملية التغيير.

تهميش المرأة

ظهرت عدة مؤشرات تجسد صور تهميش المرأة المصرية، منها على سبيل المثال:

- عدم تعيين أي امرأة في منصب محافظ.
- تعيين عدد ضئيل جداً من الوزيرات في التشكيلات الوزارية الأخيرة – وزيرتان فقط (وزيرة التخطيط والتعاون الدولي – وزيرة التأمينات والشئوون الاجتماعية).
- ضئالة عدد المرشحات المستقلات المتنافسات على مقاعد مجلسي الشعب والشورى. وعلى الرغم مما أظهرته الأحزاب السياسية من ترحيب بتواجد المرأة بين أعضائها، إلا أن قليل من هذه الأحزاب رشحت نساء على المقاعد الفردية الحزبية، ولولا التزامها القانوني بتضمين قائمتها الانتخابية إمرأة واحدة على الأقل لأختفت النساء من الترشيح تماماً، ناهيك عن الترتيب حيث هبطت المرشحات إلى ذيل هذه القوائم مما قلص فرصهن في الفوز بالمقعد البرلماني.

وهذه النتيجة في واقع الأمر لا تتناغم وتجربة الأداء البرلماني للمرأة سابقاً عندما تعاملت النائبة مع جميع المشاكل والقضايا ولم يقتصر اهتمامها على قضايا المرأة فحسب. بالإضافة إلى أن النائبة قد حظيت بمواقع هامة في البرلمان فشغلت مناصب رئيس ووكيل وأمين سر عدد من اللجان البرلمانية والتي وصلت نسبة مشاركة المرأة في مكاتبها إلى 5.5%.

- **ظهرت صور مرشحات بعض الأحزاب ذات المرجعية الدينية في الحملات الانتخابية مستبدلة بوردة أو صورة زوج المرشحة أو بالشعار الانتخابي، مما دفع البعض لتفسير تواجد المرأة ضمن قوائم هذه الأحزاب بأنه إدعاء مخالف للواقع وأنه جاء ليعكس صورة غير حقيقية عن تشجيع الأحزاب الدينية لمشاركة المرأة.**
- **تشكل برلمان الثورة ولم تتعد حصيلة مقاعد المرأة فيه نسبة 2% فقط من إجمالي المقاعد (انتخاباً وتعيينا) حيث لم تفز أيه امرأة على المقاعد الفردية، بينما فازت تسع سيدات فقط على القوائم الحزبية وتم تعيين أثنين ليصبح الإجمالي إحدى عشر سيدة من إجمالي 508 عضو.**
- **وأخيراً جاء تشكيل الجمعية التأسيسية المعنية بكتابة دستور مصر مخيبة للآمال بتمثيل نسبي ضعيف للمرأة لا يتناسب ومكانة وقدرات المرأة في المجتمع. ولم تضم من الشخصيات النسائية من القانونيات التي تزخر بها المؤسسات التشريعية والقضائية، منها على سبيل المثال المستشارة/ تهاني الجبالي – نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والمستشارة/ نهى الزيني – نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية.**

موقف المرأة

وقد واجهت هذه التحديات مجموعة من المؤشرات التي تؤكد على إصرار المرأة ونضالها المستمر للحفاظ على حقها في المشاركة بالحراك السياسي وتحديد مستقبل وطنها، وأن وعيها بالقضايا السياسية قد تزايد على الرغم من محاولات الاقصاء والتهميش وتمثل هذا في:

- **نسبة مشاركة المرأة المرتفعة بأول أستفتاء دستوري شهدته مصر في مارس 2011.**

- **مشاركة المرأة القوية وتأثيرها بفاعلية في حسم نتائج الاقتراع بأول انتخابات برلمانية بعد الثورة.**

- **بروز الجمعيات التي تدافع عن قضايا المرأة وتمكينها "منظمات المرأة"، وهي منظمات أهلية نسائية تشكلها النساء وتقتصر مواقع صنع القرار فيها على النساء فقط وتستهدف النساء، وتسعى إلى تمكينهن من خلال آليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية قومية.**

وقد تضافرت جهود هذه المنظمات وتضامنت لتشكل تحالفات وقوى تسعى إلى الدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بها من خلال وضع استراتيجيات عمل وإعداد الدراسات وعقد المؤتمرات واللقاءات والندوات وتنظيم حملات لتحقق أهدافها متمثلة في:

- **التأثير في صانعي السياسات والتشريعات.**
- **التوعية بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة.**
- **توسيع المشاركة النسائية والتأكيد على تمثيل ملموس للمرأة في لجنة صياغة الدستور واللجان المنوط بها صياغة التشريعات وكافة الحوارات الوطنية.**
- **ضمان تمثيل متوازن للمرأة في الوزارات والقوائم النسبية في الترشيح للانتخابات.**
- **المطالبة بأن يتضمن الدستور مواد تنص صراحة على المساواة بين النساء والرجال في كافة مناحي الحياة، وأن يحرم كل أنواع التمييز المبني على أساس الجنس وأن ينص على نسبة يتم الاتفاق عليها لضمان تمثيل المرأة في البرلمان لا تقل عن 40%.**
- **التأكيد على مشاركة المرأة في مراجعة جميع التشريعات وإرساء مبدأ المساواة في كل القوانين.**

- التمسك بقانون موحد للأسرة يأخذ بالمبادئ الصحيحة للشريعة الإسلامية ويسن على أسس من الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية للمرأة والرجل والأطفال.

التحديات:

وبالنظر إلى عوائق تمكين المرأة المصرية وأسباب تقلص فرصها يمكن تلخيصها في:

- ظهور المشهد السياسي وقد طغت عليه تيارات لا تؤمن بحقو ق المرأة وتقصيها عن الحيز العام وتولي أمرها للرجل.
- غياب الوعي السياسي متمثل في النسب المرتفعة للأمية وغياب المعرفة بالعملية السياسية والسياق المجتمعي والثقافي الذي يشكك في قدرة المرأة على المشاركة في السياسة، بالإضافة إلى عدم اقتناع المرأة بقدرتها على العمل العام وأيمانها بأهمية دورها السياسي.
- تضاؤل عنصر تكافؤ الفرص وغياب المعايير الموضوعية للمنافسة بين الرجل والمرأة، ويظهر ذلك جلياً في ضعف التمثيل النسبي للمرأة داخل البرلمان حيث النظام الانتخابي وإلغاء نظام الكوتة ، مع الإتساع الجغرافي للدوائر الانتخابية وضعف الامكانيات المادية المتوفرة للمرأة وغيرها من عوامل كانت وراء النتائج المحبطة.

الفرص:

أعاد الربيع العربي تأكيد الهدف الاستراتيجي الوطني وهو بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تضمن حقوق المواطنة المتساوية، وأن الشعب مصدر السلطات، وأنها الجامع لكل مكونات ال شرعب، وانها الحامي للحريات، والمفجر لطاقات الشعب نحو التقدم والازدهار والعدالة.

وبالتالي ففي ظل حياة ديمقراطية حقيقية تعترف بالمواطنة دون تمييز عنصري وفي ظل وعي سياسي كامل متفهم لدور المرأة ومشاركتها، يجب تحديد ضمانات تكفل حقوق المرأة وتمثيلها بشكل متساو في جميع مراحل رسم مستقبل مصر وبما يتناسب كذلك مع

حجم دورها الحقيقي في المجتمع. إن المستقبل يبنى من خلال مشاركة فعالة لكل قوى المجتمع وفئاته الاجتماعية في إطار احترام متبادل للثوابت الاخلاقية والدستور والقانون.

ويأتي دور أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني المعنيين بقضايا المرأة في تبني استراتيجيات وسياسات متكاملة ترمي إلى تعزيز حقوق المرأة وتطبيق مبدأ المساواة وتمكين المرأة للمشاركة في بناء المجتمع. مع الأخذ في الاعتبار أن تأكيد مبدأ المشاركة والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ وتقييم هذه السياسات أمر أساسي لتحقيق نتائج ملموسة.

المجلس القومي للمرأة

حدد المجلس القومي للمرأة رؤيته في العمل على تحسين الوجود الإنساني للمرأة المصرية من خلال تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات مشاركتها في تنمية مجتمعاتها المحلية وبالتالي في تنمية المجتمع ككل.

وجاءت رسالة المجلس القومي للمرأة لتؤكد على شراكة فعَّالة وتأثير فعَّال في صياغة السياسات والبرامج المتصلة بتكوين المرأة المصرية واستدامة تنميتها ، وتحديد الأدوار الفاعلة التي تدعم مشاركتها في التحول الإيجابي للمجتمع على كافة الأصعدة.

ولتحقيق رسالة المجلس وأهدافه حددت مجموعة من الأنشطة التي تتكامل من أجل الارتقاء بالوجود الإنساني للمرأة. وتتوزع هذه الأنشطة في مجالات خمسة وفقاً للأوليات المتعلقة بحاجات المرأة ومطالبها ، ووفقاً لرؤية متكاملة للمساهمة في نهضة الأسرة والمجتمع ككل وتحقيق أهداف الثورة في الحرية والعدالة والكرامة.

التنمية الاقتصادية للمرأة - التربية والتعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار- الثقافة والإعلام - المشاركة والتوعية السياسية - الحماية القانونية والاجتماعية

وتضمنت المشاركة والتوعية السياسية الأهداف التالية:

المشاركة في صياغة التشريعات: دعم مشاركة النساء في عملية صناعة التشريع سواء كانت تشريعات دستورية أو تشريعات عادية أو لائحية.

تعزيز المشاركة السياسية للنساء: العمل على إدخال تشريعات لانتخاب مجلسى الشعب والشورى ومجالس المحليات والاتحادات الطلابية والنقابات العمالية والمهنية والنوادي والجمعيات بالقائمة النسبية بحيث لا تقل بحال 30% من القوائم .

التكوين السياسى – المدنى للنساء: ويقوم النشاط هنا على تقديم برامج للتعليم المدنى والسياسى للمرأة لنشر الوعى بأهمية المشاركة والتطوع وثقافة المساواة.

تعظيم دور المرأة فى القيادة ودوائر صنع القرار: وذلك عن طريق إبراز صور النجاح التي تحققها المرأة في مختلف مجالات الحياة، ومساعدة النساء العاملات على التغلب على المشكلات الإدارية المتصلة بتولي المناصب القيادية.

وتبنى المجلس القومي للمرأة مجموعة من آليات العمل لتنفيذ أهدافه تتمثل في التنسيق والتعاون والشراكة مع مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني والهيئات التشريعية والأجهزة المحلية والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية والقطاع الخاص.

وأخيراً سيعتمد المجلس على آلية التقويم المستمر لأنشطته من ناحية ولأحوال المرأة المصرية ومطالبها المتغيرة من ناحية أخرى حتي يتمكن من تحقيق طموحات وآمال الوطن من تنمية شاملة يشارك فيها كل فرد في ظل تغيرات جذرية تشهدها معظم الدول العربية.